

النزعة العقلية في النظر النحوي عند ابن جني (ت 392هـ) في كتابه (الخصائص)

مديرية تربية ميسان

م. د كاظم جبار علك

كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/
جامعة البصرة

م. د. حازم عبد اللطيف عبد الرضا

المستخلص:

البحث دراسة استنطاقية ترصد وتحلل النزعة العقلية في النظر النحوي عند ابن جني (392هـ) في كتابه (الخصائص). فالبحث هو محاولة استكشافية تحليلية تشخص توظيف ابن جني للأحكام العقلية، ومنطلقاته المعرفية، ومدركاته البديهية لتفسير المقولات النحوية وتعليل أحكام النحو، ومن تلك المقولات النحوية المختارة في عينة الدراسة والبحث، هي: بيان الحكم للطارئ في التضاد النحوي، ودلالة الأفعال في البنى التركيبية، والسبق الزماني بين الأسماء والأفعال، وتسمية علة العلة النحوية، وتعارض العلل النحوية، والامتناع من نقض الغرض. فقد استشرف البحث هذه القضايا النحوية التي كان المعيار العقلي هو المؤصح لبيانها وتبرير مقبوليتها وتحكيم معقوليتها.

الكلمات المفتاحية: النزعة العقلية، النظر النحوي، ابن جني، الخصائص.

The Rationalist Tendency in Ibn Jinni's Grammatical Thought (d. 392 AH) in His Book Al-Khasa'is

Assistant Professor Dr. Kadhim Jabbar Allak | Directorate of Education in Maysan

Assistant Professor Dr. Hazim Abdul-Latif Abdul-Rida | College of Physical Education and Sports Sciences/ University of Basra

Abstract:

This research is an analytical and interrogative study that tracks and examines the intellectual and rational tendency (*Al-Naz'ah Al-Aqliyyah*) in the grammatical theory of Ibn Jinni (d. 392 AH) as presented in his seminal work, *Al-Khasa'is*. The study serves as an exploratory and analytical endeavor aimed at identifying how Ibn Jinni employed rational judgments, cognitive premises, and intuitive perceptions to interpret grammatical concepts and justify syntactic rulings.

Among the specific grammatical topics selected for this study's sample are: clarifying the ruling of accidental occurrences in linguistic antonymy, the significance of verbs within syntactic structures, the temporal precedence between nouns and verbs, the designation of the "cause of the cause" (*Illat al-Illā*) in grammar, the conflict of grammatical causes, and the restriction against defeating the intended purpose (*Imtina' Naqd al-Gharad*). The research thoroughly explores these syntactic issues, wherein the rational standard served as the primary criterion for clarifying their nature, justifying their acceptability, and validating their logical coherence.

Keywords: Rational Tendency, Grammatical Theory, Ibn Jinni, *Al-Khasa'is*.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

يظهر للمُتتبع لكتاب (الخصائص) لابن جني (ت 392هـ) أنه سفر تراثي خالد، فهو من التصنيفات اللغوية الفريدة التي تمتاز بخصائص متعددة قلّما توافرت في كتاب لغوي آخر.

فالخصائص من كتب المدونة اللغوية المهمة؛ إذ يُعدُّ مرجعية لغوية شاملة لموضوعات اللغة العربية، فقد اشتمل الكتاب على موضوعات نحوية وصرفية وصوتية ودلالية وبلاغية فضلاً عن موضوعات تخصّ فقه اللغة وتاريخها.

ويبدو للمُتأمل في هذا السفر اللغوي أنه استعرض الموضوعات اللغوية ودرسها دراسة تفصيلية تحليلية تجاوزت مسألة إظهار القواعد والأحكام النحوية والصرفية والدلالية والصوتية والبلاغية، فهو كتاب ارتقى إلى كونه ينظر للفلسفة اللغوية، ويحلّل المرجعيات المعرفية التي تسير على ضوئها كليات النظام اللغوي العربي.

وقد كانت الشخصية العلمية لابن جني حاضرة بقوة بدراسة الموضوعات اللغوية من حيث الدقة العقلية والبراعة التفسيرية واستعمال قواعد البرهان العقلي، وأوليات الاستدلال الجدلي، وتطويع المتنوعات بالعقلية وأحكام العقل.

وقد سلّط البحث الضوء على جملة من المقولات النحوية التي أظهر فيها ابن جني قدرة تحليلية إبداعية وتوظيفاً لمعطيات العقل ومنطقاته المعرفية، فقد رصد البحث هذه النماذج اللغوية المختارة تحليلاً ومناقشة للكشف عن طبيعة العلاقة، والتداخل المعرفي بين متنوعات العقل وأحكامه من جهة، وبين موضوعات النحو، ومسائله من جهة أخرى.

وقد رُتبت المقولات النحویة المختارة بالشکل الآتی:

1. الحكم للطارئ في التضاد النحوي.
2. دلالة الأفعال بين الحقيقة والمجاز.
3. السبق الزماني بين الأسماء والأفعال.
4. تسمية علة العلة النحوية.
5. تعارض العلل النحوية.
6. الامتناع من نقض الغرض.

(1) الحكم للطارئ في التضاد النحوي:

التضاد هو من الأمور العقلية والاستنتاجات البديهية التي يدركها الإنسان بحسب فطرته، وتأملاته الذهنية، وقد عُرف الضدان بأنهما: "الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد، ولا يتصور اجتماعهما فيه، ولا يتوقف أحدهما على تعقل الآخر" (العلامة محمد رضا المظفر، 1442، ص 41، 42). وقد أدخل ابن جني هذه المسألة العقلية واستثمر حقيقتها في تأصيل بعض القواعد النحوية ومحاولة تقريب فهمها؛ إذ وظّفها فيما سمّاه (الحكم للطارئ)، إذ يقول: "اعلم أنّ التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند ذوي الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان منهما للطارئ، فأزال الأول. وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حُذف لها تنوينه؛ كرجل والرجل وغلام والغلام. ذلك أنّ اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلمّا ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام. وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحلّ الواحد، كالأسود يطراً عليه البياض، والساكن تطراً عليه الحركة.

فالحكم للثاني منهما" (ابن جني، 2012، ج 174، 2)، فالملاحظ إنّ الاستظهار الدلالي لمعنى الحكم للطارئ يفهم عن طريق تفسير حالة الضدية لخصوصية الأسماء المتقابلة بين التنكير والتعريف، ومعرفة أيّهما أسبق رتبة ووجوداً، إذ يُعدّ التنكير هو الرتبة الأولية والخصوصية الوجودية لعالم الأسماء. فالتنكير هو

الوضع الأولي والحالة الطبيعية للأسماء، وإنَّ الذي يطرأ على الأسماء بالصفة الضدية التي تقابل هذا التنكير هو التعريف، ومن ثَمَّ يكون التعريف هو المعنى والحكم الطارئ الذي يزيل التنكير إذا دخل على الاسم، أي إنَّ (اللام) للتعريف هي التي تحلُّ محلَّ علامة التنوين الخاصة بعلامات التنكير وسماته، نحو: سلمتُ على رجلٍ، فعندما تدخل اللام (لام التعريف) على كلمة (رجل) النكرة تقول: سلمتُ على الرجل، يكون التوصيف اللغوي لكلمة (الرجل) هو التعريف الذي يكون طارئاً وحالة ضدية للتنكير الأولي لكلمة (رجل).

وهذا التدافع النوعي بين التنوين و(لام) للتعريف مرجعه التضاد الوصفي بين التنكير ودلالته التنوين، والتعريف وإحدى علامته (لام) التعريف، فالتنكير والتعريف وصفان ضديان لا يمكن اجتماعهما على الحالة الاسمية في آن واحد؛ لأنَّ ذلك من المستحيلات العقلية، والمسلمات البديهية التي لا يقبلها العقل فهو يحكم باستحالة اجتماع الأضداد في محلٍّ واحد.

فهذا التخاذم المعرفي لمبدأ الضدية العقلي قد طوّعه ابن جني في قضايا النحو ومسائله لاستنباط الأحكام النحوية المتعلقة بأحد خصوصيات الأسماء من حيث التنكير والتعريف، لتحديد الحالة الوصفية للقيمة المعرفية للاسم باعتبار التقابل النوعي بين الأوصاف المتضادة.

ويرى البحث أهمية هذا التحاور والتخاذم المعرفي بين التضاد بوصفه قاعدة عقلية، وبين تنكير الأسماء، وتعريفها بوصفها خاصية لغوية، فهو تخاذم منطقي ينسجم تمام الانسجام بين جوهر قاعدة التضاد ومفهومها وبين حقيقة التنكير والتعريف، فهما صفتان متضادتان لا يمكن اجتماعهما في الحالة الاسمية.

(2) دلالة الأفعال بين الحقيقة والمجاز؛

تُعرّف الحقيقة بأنها: "ما أُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة" (ابن جني، وآخرون، 2012، ج 598، 2)، ويُعرّف المجاز بأنه: "كلُّ كلمة أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول" (عبد القاهر

الجرجاني، 1991، وآخرون، ص 351).

ولابن جني رؤية في دلالة عامة الأفعال فهو يرى أنّ دلالتها مع إعمال النظر والتأمل دلالة مجازية لا حقيقية؛ إذ يقول: "اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال، نحو: قام زيدٌ، وقعد عمروٌ، وانطلق بشرٌ، وجاء الصيف وانهمز الشتاء. ألا ترى أنّ الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيدٌ، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطبّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي، الكائنات من كلّ منْ وجَدَ منه القيام. ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحدٍ (في وقتٍ واحدٍ) ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كلّهُ تحت لوهم، هذا مُحالٌ عند كلّ ذي لبّ. فإذا كان كذلك عَلِمْتَ أنّ (قام زيدٌ) مجازٌ لا حقيقة، وإنّما هو على وضع الكلّ موضع البعض للتّسع والمبالغة والتشبيه" (ابن جني، 2012، ج 460-2، 461) فابن جني يرى أنّ جملة (قام زيدٌ) مجازٌ لا حقيقة؛ لأنّ اسم الجنس يدلّ على الحقيقة المعتبرة والمتصورة في الذهن بلحاظ صدقها على أفرادها في الخارج (أبو حيان الأندلسي، وآخرون، 1997، 2012، ج 311، 4) فدلالته تشمل المصاديق والأفراد والهيئات جميعها ممّن لها قابلية القيام، ولكون زيدٍ لم يصدر منه جميع القيام الذي يتوقع في الماضي والحاضر والمستقبل، ولم يصدر القيام أيضًا من جميع الموجودات التي لها خاصية وقابلية للقيام، ومن ثمّ تكون جملة (قام زيدٌ) بمثابة الجزء من الحقيقة الكلية للقيام، فهي جملة مجاز لا حقيقة. فتحقّق معنى القيام حقيقةً عند ابن جني مرتبط بوقوع فعل القيام للأفراد والمصاديق الخارجية كلّها ممّن يمتاز بخاصية القيام، وهذا يدلّ أنّ التصوّر المعرفي لحقيقة القيام عند ابن جني يُلازم تحقّق اسم الجنس للمعنى الفعلي لدلالة القيام.

فابن جني يرى أنّ الدلالة الحقيقية للقيام إنّما وُضعت للجماعة في أصل وضعها، وعندما يُنسب فعل القيام إلى الفرد الواحد فهو ليس على الحقيقة وإنّما على

المجاز. فعندما نقول: «خرجت فإذا الأسد» لا يُراد منها: (خرجتُ وجميع الأسد)، أي حَمَلَ معنى الأسد على الجنسيّة العامة والمطلقة لأفراد الأسد كلّها، وإنّما يكون المراد: (خرجتُ فإذا واحدٌ من هذا الجنس) ومن ثَمَّ يكون وضع لفظ الجماعة على الواحد مجازاً للتّسع والتشبيه والمبالغة، ومثله دلالة عامة الأفعال، نحو: قعد جعفرٌ، وانطلق محمدٌ، وجاء الليل وانصرم النهارُ (ابن جني، 2012، ج 164، 2).

ويظهر للمُتأمل أنّ ابن جني ينطلق من تصوّر معرفيّ أساسه التفسير العقليّ، والدلالة العقليّة لفهم معنى القيام، وهو تصوّر فلسفيّ يرهّن قصديّة القيام الحقيقيّ بالحقيقة الذهنيّة المُتصوِّرة لهذا المدلول وهذه الهيئة المخصوصة المعروفة بالقيام مع تمظهرات مصاديقها الخارجية كلّها.

وهذا التنظير المعرفيّ لحقيقة القيام هو تصوّر فلسفيّ لفهم الدلالة اللغويّة للأفعال عامة يُنبأ عن الرؤية الفلسفيّة لابن جني لفهم البناء اللغويّ، فالمحددات المعرفيّة والأسس التنظيريّة لفهم النظام اللغويّ عنده ترتكز على القصديّة الشموليّة والاطلاق والتعميم بين المفردات الموجودة في الخارج من جهة، وبين التّصوِّرات اللغويّة لتحديد الأصل الأوّليّ للدلالات اللغويّة للأفعال من جهة أخرى.

وهذا المبنى المعرفيّ الذي أسسه ابن جني لفهم الدلالة اللغويّة لعموميّة الأفعال لا يخلو من نظر وتدبُّر وتأمل، فالملاحظ إنّ معنى القيام في التّأصيل الدلاليّ هو انتصاب الشخص واقفاً بعد أن كان جالساً أو مستلقياً (أحمد ابن فارس، آخرون، 1979، ص 869)، فيكون التّمظهر بهذه الكيفيّة المخصوصة مع مَنْ له قابليّة القيام، ولو على وجه الأفراد تمظهراً حقيقيّاً واقعيّاً لا مجازياً، فانتساب القيام لزيد في واقعه حقيقة لا مجاز بناءً على التّأصيل الدلاليّ لفعل القيام، فهذا التجذير الدلاليّ لفهم حقيقة القيام لا يربط توصيف القيام لمن له قابليّة انجاز هذا الفعل بالدلالة الحقيقيّة مشروطة بالوقوع العموميّ والتحقّق الفعليّ لكل من له قابليّة القيام. ويستمد هذا التوصيف المقصديّ الدلاليّ لحقيقة فعل القيام ومعناه من

التفسير العقليّ لتمظهرات القيام الخارجيّة، فالتصوّر العقليّ يحكم بحقيقة لا مجازيّة أيّ قيامٍ سواء أكان فردياً أم جماعياً، إذ جاء على الهيئة المخصوصة والمعروفة للقيام.

(3) السبق الزمانيّ بين الأسماء والأفعال؛

أسبقية الرتبة بين الأسماء والأفعال من الموضوعات النحويّة التي اشتغل عليها النحويون أو أعملوا النظر والاجتهاد فيها (ابن جني، وآخرون، 2012، ج 26، 2)، فقد يظهر بأنهم يميزون بين الرتبة الاعتقاديّة والرتبة الزمانيّة لكلّ من الأسماء والأفعال، فالرتبة الاعتقاديّة بين الأسماء والأفعال تعني أنّ الأسماء أسبق من حيث الاعتقاد من الأفعال، أي أسبق من حيث رتبة القوة والأوليّة في النفس (ابن جني، 2012، ج 31، 2)، إذ إنّ النفس الإنسانيّة تستشعر وجود الأسماء قبل وجود الأفعال في الحقيقة والواقع؛ وذلك لأنّ الأفعال بطبيعتها، وماهيّتها تتوالد من حركات الأسماء وجوهرها.

وفي معنى الرتبة الزمانيّة بين الأسماء والأفعال قد تكون الأفعال أسبق رتبة من حيث الزمان من الأسماء؛ إذ إنّ التواضع الأولي والاشتقاق اللفظي للأسماء يؤخذ من الأفعال وتشتقّ منها. وقد تكون الأسماء أسبق زمناً وتواضعاً واشتقاقاً من الأفعال؛ إذ تكون الأسماء هي الأولى في التصنيف اللفظي والاشتقاق، وأنّ الأفعال تُشتقّ منها (ابن جني، 2012، ج 26، 2).

والملاحظ إنّ ابن جني من النحويين الذين يفرقون بين الرتبة الاعتقاديّة للأسماء والأفعال من جهة، والرتبة الزمانيّة للأسماء والأفعال من جهة أخرى، ويرى أنّ مسألة أسبقية الأسماء للأفعال من حيث الرتبة الزمانيّة غير تامّة وغير مطلقة في تطبيقاتها؛ إذ يقول: "إنّ قلت: هلاً ذهبَ إلى أنّ الأسماء أسبق رتبةً من الأفعال في الزمان، كما أنّ لها أسبق رتبةً في الاعتقاد؟ واستدللت على ذلك بأنّ الحكمة قادت إليهم؛ إذ كان الواجب أن يبدؤوا بالأسماء؛ لأنّها عباراتٌ للأسماء ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاؤوا فيما بعد

بالحروف بالأشكال تراها لتوثق بالجمل بعد تركيبها والاستدلال عليها بأنفسها، نحو إن زيداً أخوك، وليت عمراً عندك، وهل بحسبك أن تكون كذا؟

قليل يمنع من هذا أشياء، منها وجود أسماء مشتقة من الأفعال، نحو قائم من قام، ومنطلق من انطلق، ألا تراه يصح لصحته ويعتَلّ لاعتلاله، نحو: ضرب فهو ضارب، وقام فهو قائم، وناوم فهو مناوم. فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل فيكون يجوز أن يُتَعَقَّد سبق الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه" (ابن جني، 2012، ج328-2، 329)، فابن جني يستدلّ استدلالاً جدلياً نقضياً لإبطال الإطلاق العموميّ بأسبقية الرتبة الزمانية للأسماء على الأفعال؛ إذ يوظّف النزعة العقلية والمنطقية من جهتين، الأولى: من حيث الاستدلال الجدليّ لنقض عموميّة القاعدة، والثانية: توظيف إحدى بديهيات العقل المعرفية، وهي الاستحالة العقلية لتقدّم المعلول على علته، أي تقديم الأصل الاشتقاقي على ما يُشتق منه، وهذا الحكم مبدأ عقلي عام، وضابطة بديهية وضرورية، فالملاحظ إن ابن جني يدلّل على أسبقية الرتبة الزمانية للأفعال على الأسماء عن طريق بعض الكلمات التي تثبت أسبقية الأفعال من حيث الزمان والتواضع الأولي اللفظي على الأسماء، نحو: الاسم (قائم) يُشتق من الفعل (قام)، والاسم (منطلق) من الفعل (انطلق)، فهذه الأسماء مشتقة من الأفعال في أصل وضعها الزماني، ومن ثمّ فابن جني يستدلّ بأنّ هذه الأفعال هي الأصل والاشتقاقي لهذه الأسماء، وهي بمثابة العلة لتلك الأسماء، فهو يرفد استدلاله الجدليّ بمقولة الاستحالة العقلية لتقدّم المعلول على علته، فابن جني يُشبه هذه الأفعال (قام وانطلق وضرب وناوم) التي تُشتق منها تلك الأسماء بالعلة، ويُشبه الأسماء (قائم ومنطلق وضارب ومناوم) بالمعلول، أي إنّ هذه الأفعال تسبق زماناً وتواضعاً لفظياً أولاً من تلك الأسماء، وبذلك فابن جني يستدلّ على نقض القاعدة الكلية (أسبقية الأسماء على الأفعال زماناً) بالسالبة الجزئية المركزة على بعض الأفعال ذات الأصول الاشتقاقية الأم لتولّد بعض الأسماء. فهو لا يبطل أصل القاعدة وإنّما ينقض كليتها وإطلاقها

ويفند عمومية انطباقها على جميع الأسماء والأفعال جميعها. فابن جني هنا يراعي دقة استقراء العلميّ الكلمات اللغوية لضبط القواعد النحوية، فمنطلقاته المعرفية لبناء الأحكام اللغوية تستند على دقة عقلية ونظر فكريّ ثاقب حين يصدر نظراً نحويّاً، فهو لا يحيد عن الضبط العقليّ عند تطبيق القواعد الاستدلالية، والقوانين المنطقية.

وجوهر هذا الاستدلال الجدليّ ينطلق من تخدام معرفيّ بين التصورات النظرية للفكر النحويّ وقوانينه، والضوابط المنطقية والعقلية، إذ تكون هذه الأسس المنطقية، والتصورات العقلية هي المرجعية الضابطة للاستدلال العلميّ لإنتاج الأحكام وإصدار الوصف النوعيّ لتصنيف القضايا بحسب متبنياتها المعرفية وموضوعات دراستها.

(4) تسمية علة العلة النحوية:

اجتهد النحويون اجتهاداً بارعاً لتفسير النظرية النحوية اللسانية العربية، وتعليل حكمة تأسيس الواضع، واستظهار دقة الانتظام النسقيّ للعقل المعرفيّ العربيّ، فهم لم يكتفوا بتأصيل القواعد النحوية، وبناء أحكام النحو بل عملوا على تحليل الظواهر النحوية، وتفسير حيثيات النظرية النحوية المستنبطة من استقراء كلام العرب.

فهذا التنظير المنهجيّ لتفسير منظومة الفكر النحويّ هو بناء فوقيّ متمم لاستكمال الضوابط النظرية والمحددات المنهجية لرسم معالم النظرية اللسانية في النحو العربيّ. فالتعليل يكشف عن صحة المقاصد العربية في أغراضهم الكلامية، فهو بمثابة استشعار معرفيّ كاشف عن حكمة العرب في مواطن كلامهم.

وقد أصّل النحويون لنوعين من العلل، الأولى: علة تطرد في كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم (السيوطي، وآخرون، 2006، ص 71).

وكان لابن جني رأي ونظر معرفي يشكل فيه تراتبية العلل النحوية، إذ يتبنى العلة النحوية، ويعدها تفسيراً مقصدياً لتحليل تجليات النظرية النحوية، وعموم موضوعاتها، ومسائلها، لكنه يرفض تسمية علة العلة، ويعدها شرحاً وبياناً للعة النحوية الأولى؛ إذ يقول: "ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوُّز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعة، ألا ترى أنه إذا قيل له: لم ارتفع الفاعل، فقال: للإسناد الفعل إليه، ولو شاء لا بتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل" (ابن جني، 2012، ج 158، 1)، فابن جني يرى أن السؤال عن تعليل العلة والبحث عن علة العلة النحوية كأنما هو سؤال عن تعليل العلة الحقيقية، التي في أصلها ذاتية طبيعية لا بجعل جاعل، إذ يقول: "لو قال لك قائل في قولك: ما قام القوم إلا زيداً، لم نصبت (زيداً)؟ لقلت لأنه مستثنى، وله من بعد أن يقول: ولم نصبت (المستثنى)؟ فيكون من جوابه: لأنه فضلة، ولو شئت جئت مبتدئاً بهذا فقلت: إنما نصبت (زيداً) من قولك: ما قام القوم إلا زيداً لأنه فضلة، والباب واحد، والمسائل كثيرة، فتأمل وقس. فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسامح فيه (أبو بكر) (أبو بكر هو ابن السراج)، أو لم ينعم تأمله. ومن بعد فالعة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلاً جعله هذه القضية. وفي هذا بيان. فقد ثبت إذاً أن قوله (أبو بكر) بعة العلة إنما غرضه فيه أنه تتميم، وشرح لهذه العلة المقدّمة عليه" (ابن جني، 2012، ج 159، 1)، فابن جني يؤطر النسق العقلي والأحكام العقلية لفهم طبيعة العلة النحوية، فهو ينزل العلة النحوية منزلة العلة الحقيقية عند أهل النظر والفكر ويساوي بينهما.

فعندما يُسأل عن علة سواد الشيء فيكون ذلك لعة لون السواد الذي حلّ فيه واتحد معه، لكن عندما يُسأل عن سواد اللون الأسود فإنه بذلك سؤال عن تعليل طبيعة الشيء وحقيقة واقعه والتي وُجد عليها. وهذا السؤال لا يصحّ في المنهج

العقلي، ونظرية المعرفة الإدراكية. وحين يُسأل أيضاً عن حلاوة الشراب، فيجاب؛ لأنها لإضافة السكر إليه، وعندما نسأل عن سبب الحلاوة في السكر فيجاب: إنَّ السكر بطبيعته حلو وهذا لا يُعلَّل؛ لأنَّه أمر ذاتي. وكذلك الأمر في العلل النحويَّة، فحين تسأل عن علَّة نصب (زيد) في جملة (قام القوم إلَّا زيدا) فيجاب: لأنَّه مستثنى، ولكن عندما نُسأل عن علَّة نصب المستثنى، فيجاب؛ لأنَّه فضلة، ويرى ابن جني أنَّه لو أُجيب ابتداءً بعلَّة (الفضلة) لكان هو الأرجح والأتمُّ؛ لأنَّها هي العلة النحويَّة الحقيقيَّة لنصب (زيد) وتأتي علَّة كونه مستثنى شرحاً وبياناً لتلك العلة النحويَّة الأولى. ومن ثَمَّ لا يحقُّ لنا أنْ نسأل بعد ذلك: لماذا نُصبَّت (الفضلة)؟ لأنَّها العلة النحويَّة الحقيقيَّة التي تماثل تعليل الطبيعة اللونية للسواد أو تعليل حلاوة السكر.

فتمظهر المتوجات العقلية وأحكام النظر العقلي كان حاضراً عند ابن جني لتسويغ رأيه النحوي لدحض تسمية علَّة العلة النحويَّة معتبراً إيَّاهما شرحاً توضيحياً لمراد العلة الأولى. فحسَّه العقلي كان متجلباً بوضوح في هذه المسألة النحويَّة فهو يناظر بين التحليل النحوي، والتعليل الفكري لتأصيل اجتهاده النحوي، وبناء رؤيته في تلك المسألة.

ويبدو للمتأمل أنَّ حمل العلة النحويَّة على العلة الحقيقيَّة عند أهل النظر والمعرفة العقلية إن كان من باب التشبيه والتوضيح فهو ممكن لبيان أنَّ علَّة العلة النحويَّة تسمية غير صحيحة، وغير جائزة نحويّاً؛ لأنَّها رافد تبييني وتفسيري للعلَّة الأولى.

وإن كان القصد من حمل العلة النحويَّة على العلة الحقيقيَّة بمعنى الحمل الحقيقي فهو تسويغ غير تام، ولا يبرّر من ناحية المباني المعرفية في التصرّو النحوي، والتصرّو العقلي على حدِّ سواء؛ لأنَّ كلاً من العلة النحويَّة والعلَّة الحقيقيَّة من مقولتين معرفتين مختلفتين، فالمساحة المعرفية التي تتحرك في ضوئها العلل النحويَّة هي نسق اعتباري جعلي لا حقيقي واقعي. فعلة رفع الفاعل

بإسناده إلى فعله، وعلة نصب المستثنى؛ لكونه فضلة هي علة اعتبارية لا علة واقعية من طبيعة الشيء وحقيقته كما هو موجود في ذاته وواقعه، جعلها الواضع النحوي لبناء تصوّرات نظرية للنظام اللغوي يُفسّر فيها حكمة البناء اللغوي وصحة أسسه النظرية.

وأما المساحة المعرفية التي تتحرك في ضوئها العلة الحقيقية عند أهل الفكر، والنظر فهي مساحة تركز على علة طبيعية نابعة من حقيقة الشيء وطبيعة ما وُجد عليها، فالسواد أو البياض هما طبيعتان لونيتان موجودتان في الحقيقة، وليس اعتباريين، فلا قيمة علمية للسؤال من علة سواد السواد أو تبييض البياض.

(5) تعارض العلة النحوية:

اختلف النحويون في توجيه العلة للمسائل النحوية، فقد تنوعت اجتهاداتهم وتنظيراتهم المعرفية لتفسير علة الأحكام النحوية، فقد يعللون المسألة النحوية الواحدة بأكثر من تحليل وتفسير يوضح مقصدية الحكم النحوي، وبذلك تتعارض العلة النحوية، وتتفارق وتتباعد فيما بينها، نحو: تعليل رفع (المبتدأ) فالبصريون يفسرون علة رفعه بالابتداء (ابن السراج وابن مالك، 1987، ج 58، 1) والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني (الخبر)، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مرافعه (ابن جني، 2012، ج 154، 1).

وقد يتجاذب المسألة النحوية أريان مختلفان في حكمها النحوي بحسب طبيعة اجتهاد النحويين أو بحسب المرجعية لأصول كلام العرب، واختلاف طبيعة اللهجات في إعمال الأدوات النحوية وإهمالها. ولقد كان لابن جني نظر عقلي بارع في التنظير في تفكيك المسألة النحوية الواحدة التي يتناوب عليها حکمان مختلفان، فقد أظهر ابن جني اختلاف الأحكام النحوية للمسألة الواحدة بتعدد جهات التعليل واختلاف حيثياته؛ إذ يقول: "الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز ل (ما) النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل)، ونحوها ممّا لا

يعمل؛ فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إياها أجروا في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأها، كقولك: ما زيدٌ أخوك، وما قام زيدٌ، أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخلةً على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين" (ابن جني، 2012، ج 154، 1).

فالملاحظ إن مسألة (ما) الداخلة على الجملة الاسمية لها حكمان مختلفان، فهي عاملة عند أهل الحجاز لعلّ شبهها بـ(ليس)، ومهملة عند بني تميم لعلّ شبهها بـ(هل)، فابن جني هنا يوظف اختلاف جهة التعليل لكل حكم من أحكام (ما) بحيث يكون تمايز العلل وتقابلها هو المعيار العلمي لتوجيه الأحكام النحوية الصادرة على خصائص (ما) الداخلة على الجملة الاسمية. ومن ثمّ يكون تعارض العلل النحوية على الشيء الواحد هو النسق المعرفي الذي يجذّر اختلاف الأحكام للشيء الواحد نفسه.

فالحسّ العقليّ عند ابن جني كان حاضراً لتوجيه اختلاف جهات الاعتبار، والحيثيات في المسألة الواحدة لتسويغ أحكامها المختلفة. وهذا النظر العقليّ عند ابن جني يكشف عن الدقة العقلية، والبراعة التحليلية لفهم المسائل النحوية، وتحكيم معقوليتها، وقبول اختلافها حتى وإن كانت المسألة الواحدة تحمل حكمين متناقضين في ظاهرهما. فمراعاة تمايز الاعتبارات والحيثيات هو حكم عقليّ نظريّ ينتجه العقل بحسب الطبيعة الإدراكية، والقابلية، التفكيرية له. ومن ثمّ فهي أحكام معرفية مركزة على متوجات العقل، والأحكام العقلية التي يدركها العقل النظريّ.

(6) الامتناع من نقض الغرض؛

انتظم السير المعرفي لسنن العرب في كلامها على نسق علمي يراعي توافق

الأنظمة، والقوانين التي تحكم قضاياها اللغوية المختلفة؛ إذ تكون هناك عملية ضبط للأصول العامة الحاكمة التي تمنع الموضوعات النحوية من التعارض والاستحالة، والتناقض، فهي ضوابط توجه أغراضهم الكلامية الوجهة الصحيحة سواء كانت خصائص المفردات أو خصائص التراكيب اللغوية. فالعقل اللغوي العربي يفتن المفردات، والتراكيب اللغوية بمرجعيات أصولية تحافظ على الهدف القيمي والمرجعي لمقاصد النسق الكلامي وأغراضه، وتجعله لا يفقد الوضع المرتكز على تحديد العلة الغائية، وترسيم محوريتها في خصائص الأسماء، والأفعال، والحروف.

فالسنن الكلامية للعرب تبتعد عن نقض أغراضها في مقولاتها اللغوية جميعها عن طريق تأطير قواعد خاصة، ومتنوعة تمنع نقض المقاصد اللغوية. وقد كانت لابن جني رؤية ثابتة لفهم هذه الأصول المعرفية التي تضبط الظواهر اللغوية وفق مقولة نقض الغرض التي يفرضها مبدأ العقل النظري، وأوليائه الإدراكية، فابن جني يوظف مقولة الامتناع من نقض الغرض لتفسير جملة من الظواهر النحوية، نحو ظاهرة تأنيث المؤنث وإلحاقه بعلامة تأنيث إضافية، إذ يقول: "ومن ذلك امتناعهم من إلحاق علم التأنيث لما فيه علمه، حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا: مسلمت ولم يقولوا: مسلمتات، لئلا يلحقوا علامة تأنيث مثلها. وذلك أن إلحاق علامة التأنيث إنما هو ليخرج المذكر قبله إليه وينقله إلى حكمه، فإذا أمر يجب عنه وله أن يكون ما نُقِلَ إلى التأنيث قبل نقله إليه مذكراً كقائم من قائمة، وظريف من ظريفة، فلو ذهبت تلحق العلامة لنقضت الغرض، وذلك أن (التاء) في (قائمة) قد أفادت تأنيثه، وحصلت له حكمه، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى فتقول: قائمتان لنقض ما أثبت من التأنيث الأول، بما تجشمت من إلحاق علم التأنيث الثاني له؛ لأن في ذلك إيذاناً بأن الأول لم يكن مؤنثاً، وكنت أعطيت اليد بصحة تأنيثه لحصول ما حصل فيه من علمه، وهذا هو النقض والبداء البتة" (ابن جني، 2012، ج 79، 2)، فابن جني يرى أن العرب ترفض إلحاق علامة إضافية للمؤنث، نحو: مسلمتات، وظريفات، وقائمتات؛ إذ

تعدّ هذا الإلحاق نقضاً للغرض التأنيث وإبطالاً له. فالمسوّغ المعرفي للإلحاق (تاء) التأنيث لهذه الأسماء هو تحقق التأنيث لها، وبإضافة علامة تأنيث أخرى يُنقَضُ غرض التأنيث، ولم يعد الغرض موجوداً ومتحققاً، ومن ثَمَّ فَإِنَّ الجهاز التنظيمي لبنية العقل النحوي العربي يتعد عن هذه الإلحاقات؛ لأنها لا تنجز مقصدية دلالة التأنيث لتلك الأسماء.

والملاحظ إنّ ابن جني قد استند إلى مبدأ نقض الغرض، والامتناع عنه بوصفه معطيات عقلية يحكم بها العقل، ويقرّها ليسوّغ الامتناع عن إلحاق علامة تأنيث أخرى للمؤنث؛ إذ إنّ هذا الإلحاق ينقض الغرض، ويحكم العقل بالامتناع عنه، فابن جني هنا يظهر القدرة العقلية للعقل اللغوي العربي، ويحاول تفسير معالجاته لهذه الظواهر اللغوية والنحوية خاصّة ضمن مستويات العقل، وأحكامه وتصوّراته، فهو يسعى لتنميط هذه القواعد، والأصول وفق مقولات معرفية، ومرجعيات عقلية تكون محكومة بقواعد العقل ومنطقاته، وكأنّ ابن جني يهدف إلى ربط الجهاز المفاهيمي للمنظومة الكلامية للعقل العربي بأصول عملية، وتصوّرات أولية بديهية التصوّر يدركها العقل، ويقبل صحتها، ويررر مقبوليّتها. فابن جني بهذا التنظير المعرفي الممنهج كأنه يحيل العقل اللغوي العربي إلى فلسفة نظام محكوم بقواعد تامة، ومرتكزات عقلية صحيحة.

نتائج البحث

1- أظهرت دراسة بعض المقولات النحوية المختارة في عينة البحث الدقة العقلية والبراعة التحليلية لابن جني، فهو يفسّر ويحلّل التطبيقات النحوية بوساطة التخادم المعرفي بين أحكام العقل ومرجعياته من جهة، ومنظومة التفكير النحوي من جهة أخرى. وقد وقف البحث محللاً وفاحصاً في هذا التداخل المعرفي، إذ توصل إلى دقة استنباط، وبراعة توظيف بعض الأحكام العقلية لتفسير أحكام النحو وقضاياها، ونقد بعض منتوجات العقل، وبين مقدار عدم انسجامها، وعدم

تماميتها لتحليل المسائل النحوية.

2- فقد أدخل ابن جني جملة من المسائل العقلية، والمدرجات البديهية في إطار التحليل النحوي، وفلسفة قضاياها المتنوعة، ومن جملة ما وظفه لتفسير الأحكام النحوية هي قضية استحالة اجتماع الضدين؛ نحو: الحكم للطارئ في حالة تداخل (لام) التعريف مع التنوين على الاسم، إذ يكون الحكم للتعريف الطارئ على حال الاسم في قبال حالة التنكير الأولية للأسماء.

3- كشف البحث الطبيعة التحليلية لعقلية لابن جني في مسألة دلالة الأفعال بين الحقيقة والمجاز، إذ فسّر الدلالة اللغوية للأفعال وفق معطيات التفسير العقلي، الذي يربط حقيقة الفعل ودلالته بالوصف الكلي، ومعنى الجنسية العامة، فهو يرهّن حقيقة معنى (القيام) مثلاً وتحصّله بالإنجاز المجموعي لمصاديقه الذهنية المتصورة كُلياً

4- استعمل ابن جني الاستدلال الجدلي النقضي في مسألة السبق الزماني بين الأسماء والأفعال، فقد استدل ببعض الكلمات ذات الأصل الاشتقاقي الفعلي التي يُشتق منها الأسماء، نحو: (قائم من قام) و(ضارب من ضرب)، ليثبت عدم تمامية كلية أسبقية الأسماء للأفعال من حيث الرتبة الزمانية.

5- رفض ابن جني مصطلح علة العلة النحوية، وعدّ هذه العلة تفسيراً، وتوضيحاً للعلة الأولى، فابن جني يرى أنّ العلة النحوية الأولى هي علة قائمة بذاتها، وكأنّه ينزلها منزلة العلة الحقيقية، التي تُوصف بالذاتية في أصلها فهي لا تُعلّل، نحو: تعليل علة السواد.

6- تجلّت البراعة التحليلية لعقلية لابن جني في تفسير تعارض العلل النحوية، فقد عالجه ضمن اختلاف جهات تعليل الأحكام للمسألة النحوية الواحدة، نحو إعمال (ما) النافية وإهمالها، فقد برر تمايز علل الأحكام للشيء الواحد نظراً مقبولاً، ومعقولاً لتفسير التناقض الظاهري في أحكام المسألة الواحدة. كما أظهر ابن جني أيضاً التوظيف العقلي والقراءة الوظيفية لمعطيات العقل لتفسير مقولة (الامتناع من نقض الغرض)، فابن جني يجعل المدرجات العقلية وأحكام العقل

ضابطاً للامتناع من نقض الأغراض الوظيفية في هذه المسائل النحوية.

المراجع:

- ابن السراج، أبو بكر محمد (ت 31٦هـ)، الأصول في النحو، 1987م، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، 2012م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، لبنان، ط: الأولى.
- ابن فارس، أحمد (ت 395هـ)، 1979م، المقاييس في اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، د. ط.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل (ت 711هـ)، لسان العرب، 1414هـ، دار صادر - بيروت، ط: الثالثة.
- ابن يعيش (ت ٦43هـ)، 2001م، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى.
- الاستربادي، رضي الدين، 2010م، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى ومؤسسة القلم، ط: الأولى.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد (ت 577هـ)، 2011م، أسرار العربية، غني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية،
- الأندلسي - د. أحمد مطلوب، د. كامل حسن البصير، 2011م، البلاغة والتطبيق، مطابع بيروت الحديثة - بيروت، ط: الأولى.
- الأندلسي، أبو حيان (ت 745هـ)، 1997م - 2012م، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن الهنداوي، دار القلم من (1-5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا بالرياض، ط: الأولى

- الجرجاني، عبد القاهر، (ت 471هـ)، 1991م أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، د. ط.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، 1983م، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى.
- جمال الدين، أبو عبد الله (ت ٦72هـ)، 1990م، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر، ط: الأولى.
- الحلبي، المصري، المعروف باسم (ناظر الجيش)، محمد بن يوسف (ت 778هـ)، 2007م، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام - القاهرة، ط: الأولى.
- الخطيب، د. محمد عبد الفتاح، 2006م، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر - القاهرة، د. ط.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ)، 198٦م، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط: الخامسة.
- السيوطي، جلال الدين، 2006م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الثانية.
- الشاطبي، أبو إسحاق بن موسى (ت 790هـ)، 2007م، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد إبراهيم البتّاء وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: الأولى.
- الفاكهيّ النحويّ المكيّ، عبد الله بن أحمد (ت 972هـ)، 1993م، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، ط: الثانية.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، 2007م، القاموس المحيط، قدم له وكتب حواشيه: الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني وجيليل الشافعي (ت 1291هـ)،

- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، د. ط، 1431 هـ.
- الكندي، خالد بن سليمان بن مها، 2007م، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، دار المسيرة - عمان/ الأردن، ط: الأولى.
- المبارك، د. مازن، 1974م، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر - بيروت، ط: الثالثة.
- المرادي، لأبي محمد بدر الدين (ت 749هـ)، 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى.
- المظفر، العلامة محمد رضا، 1424هـ، المنطق، اسماعيليان - قم، ط: الثالثة عشر.
- المملخ، د. حسن خميس، 2000م، نظرية التعليل للنحو في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، د. ط.
- الهاشمي، السيد أحمد، 1424هـ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، مؤسسة الصادق - طهران، ط: الأولى.
- الهمذاني، المصري، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، 2004م، (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع - إيران، د. ط.